الأمم المتحدة

S/2001/730*

مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه تقييماً لعمل مجلس الأمن أثناء رئاسة أوكرانيا في شهر آذار/مارس ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وقد أُعِدَّ التقييم المرفق على مسؤوليتي أنا وفقاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451).

ومع أن أعضاء آخرين في مجلس الأمن قد استشيروا في محتويات هذا التقييم، فإنه لا ينبغي اعتباره ممثلاً لآراء مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاليري **كوتشينسكي**
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

310801 310801 01-46838 (A)
0146838

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن

أوكرانيا (آذار/مارس ٢٠٠١)

أُعِدَّ هذا التقييم لأعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠١ على مسؤولية السفير فاليري كوتشينسكي، الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة.

وقد أعار مجلس الأمن في شهر آذار/مارس انتباهاً خاصاً للحالة في كل من أفغانستان، وإثيوبيا/إريتريا، والبوسنة والهرسك، وبوروندي، وبوغانفيل (بابوا غينيا الجديدة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وسيراليون، والشرق الأوسط، والصومال، والعراق، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقبرص، وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، وليبريا. وعقد مجلس الأمن ٢٣ جلسة رسمية، اعتمد خلالها ستة بيانات رئاسية، بشأن الحالة في بوروندي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكوسوفو، وجورجيا، والبوسنة والهرسك، وبشأن متابعة اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن، واتخذ خمسة قرارات، بشأن الجزاءات الموقعة على ليبريا، وولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، والحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وترشيح قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعقدت خمس من هذه الجلسات كجلسات خاصة، وصدرت بيانات رسمية عنها. وفي شهر آذار/مارس اجتمع المجلس برئيس وزراء يوغوسلافيا، ونائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها، ووزيري خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا.

وعقد أعضاء المجلس مشاورات بكامل هيئة المجلس في ٢٩ مناسبة بحثوا خلالها ٢٣ بنداً على جدول الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت جلستان مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وجلستان في إطار ''صيغة آريا'' مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والمنظمة غير الحكومية المسماة ''البرلمانيون المناصرون للعمل العالمي''.

وعقب مشاورات المجلس بكامل هيئته، كانت الرئاسة تدلي بإحاطة مفصلة عن أعمال المجلس إلى البلدان غير الأعضاء في المجلس، وتخاطب ممثلي وسائط الإعلام، وأُذن لها بأن تدلي بـ ١٢ بياناً إلى الصحافة. وكانت الرئاسة تنشر بانتظام على صفحتها الخاصة على الشبكة العالمية (www.un.int/Ukraine) برنامج الأعمال المؤقت لمجلس الأمن والقرارات التي اتخذت والبيانات الرئاسية التي اعتُمِدَت في شهر آذار/مارس، وجميع البيانات التي أُدلِيَ بها إلى الصحافة.

أفريقيا

بوروندي

أملى على المجلس أن يولي انتباهاً قوياً للحالة في بوروندي تدهورُ الوضع العسكري تدهوراً سريعاً في ذلك البلد بنهاية شهر شباط/فبراير وبداية آذار/مارس، وازدياد العنف، بما في ذلك هجمات الجماعات المسلحة على العاصمة.

في ٢ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برندرغاست، عن الأحوال

السياسية والعسكرية والإنسانية والاقتصادية -الاجتماعية الراهنة في بوروندي والتطورات التي حدثت في عملية السلام في أروشا خلال الأشهر الماضية. وأخبر وكيل الأمين العام المجلس أيضاً عن الاجتماع الذي عقدته الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا في ٢٥ شباط/فبراير بتيسيرٍ من السيد نلسون مانديلا، والذي لم يتم التوصل فيه إلى توافق في الآراء على القيادة الانتقالية لبوروندي؛ وعن مؤتمر قمة المبادرة الإقليمية الذي عقد بعد ذلك الاجتماع واعتمد بياناً يحتوي على مجموعة من التوصيات بشأن ترتيبات الرئاسة الانتقالية لفترة السنوات الثلاث المقبلة. وفي الجلسة ٤٢٨٥، المعقودة في ٢ آذار/مارس، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2001/6)، أدان فيه بقوة، الهجمات التي قامت بها جماعات مسلحة في بوروندي، وبخاصة الهجمات التي شُنت على بوجمبورا، وأعرب عن قلقه إزاء توقيت ارتكاب تلك الأفعال، إذ أنها شُنت خلال انعقاد اجتماعات الأطراف في اتفاق أروشا. وأعرب عن رفضه الشديد لهذه الأفعال التي تهدف إلى تقويض عملية السلام في بوروندي؛ وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن إتيان أي فعل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة؛ وكرر الإعراب عن استعداده للنظر في طرق عملية يمكن بها تقديم أفضل دعم ممكن لعملية السلام وتنفيذ اتفاق أروشا.

وفي ١٦ آذار/مارس، قام المجلس، استجابة لرسالة موجهة من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة طلب فيها عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لكي يعرب فيها عن الشواغل التي تساور بلده بسبب اشتداد الحرب على نحو يشكل انتكاسا خطيرا لعملية السلام الجارية ويعرّض للخطر السلام في بوروندي وفي المنطقة دون الإقليمية (S/2001/221)، بعقد جلسة خاصة (٤٢٩٧) شارك فيها الممثل الدائم لبوروندي. وعقب الجلسة، تم إصدار بيان رسمي (S/PV.4297).

وفي ٢٠ آذار/مارس، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ثانيةً بإحاطة لأعضاء مجلس الأمن عن آخر التطورات في البلد. وأبلغ الأعضاء، على وجه الخصوص، بآراء وردود فعل الموقعين على اتفاق أروشا وعملية التيسير والمبادرة الإقليمية فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت في جلسة المجلس الخاصة مع الممثل الدائم لبوروندي المعقودة في ١٦ آذار/مارس، وبالوضع العسكري والسياسي الراهن في بوروندي. وبعد انتهاء المناقشة، أَذِنَ أعضاء المجلس للرئيس أن يبلغ، عن طريق الأمين العام وممثليه الخاصين في المنطقة، نداء المجلس إلى الموقِّعين على اتفاق أروشا وكذلك إلى بلدان المنطقة أن يمارسوا نفوذهم لحثِّ جماعات المتمردين على إنهاء القتال وبدء المفاوضات دون تأخير.

ليبريا

في ٧ آذار/مارس، وعقب سلسلة من المشاورات المكثفة على مستويي الخبراء والسفراء، اتخذ المجلس القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، الذي نبع من مناقشاته السابقة، ومنها على وجه الخصوص الاجتماع المعقود في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ مع وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبيَّن القرار مطالب المجلس إلى حكومة ليبريا باتخاذ عدد من الخطوات الملموسة لوقف دعمها للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون؛ وفرض حظراً جديداً على توريد الأسلحة إلى ليبريا يسري مفعوله على الفور ويحل محل التدابير التي فرضها المجلس في قراراه ٧٨٨ (١٩٩٢)؛ ووضع حدا زمنيا لتطبيق الحظر لمدة ١٤ شهرا. وجُعل فرض التدابير الرامية إلى منع استيراد الماس الخام من ليبريا وحظر سفر كبار المسؤولين في حكومة ليبريا وقواتها المسلحة وغيرهم من الأشخاص الذين يقدمون المساعدة إلى الجبهة المتحدة الثورية، على النحو المتوخى في القرار، مرهونا بامتثال حكومة ليبريا لمطالب مجلس الأمن، بحيث يبدأ تلقائيا في حالة عدم الامتثال نفاذ التدابير السالفة الذكر بعد شهرين من

اتخاذ القرار ولمدة ١٢ شهرا. ونص القرار أيضا على إنشاء فريق من الخبراء، لمدة ستة أشهر، للتحقيق في أي انتهاكات للتدابير المحددة بموجب ذلك القرار، والقرارين ١١٧١ (١٩٩٨) و ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بشأن الحالة في سيراليون.

وفي ١٢ آذار/مارس، وعقب مشاورات سبق إجراؤها بين أعضاء المجلس، أصدر الرئيس مذكرة بشأن انتخاب أعضاء مكتب لجنة للجزاءات أنشئت حديثاً (S/2001/215).

سيراليون وغينيا وليبريا

في ٨ آذار/مارس، استمع المجلس، في جلسته ٤٢٩١، إلى إحاطة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، رود لوبرز، عن نتائج زيارته للمنطقة وعن الحالة الإنسانية المزعزعة على الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا. وأبدى المفوض السامي وجهات نظره بشأن تنفيذ مفاهيم المرور الآمن للاجئين في المنطقة والوصول الآمن إليهم، وطلب من المجلس تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتوفير مزيد من الأفراد لها وتنقيح ولايتها، لتمكين اللاجئين من العودة بأمانٍ إلى سيراليون.

وبعد مزيد من النظر في هذه المسألة، طلب المجلس، في القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)، من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تواصل، في حدود إمكانياتها ومناطق انتشارها، دعمها للعائدين من اللاجئين والمشردين، وأن تشجع الجبهة المتحدة الثورية على التعاون لبلوغ هذا الهدف وفاءً بالتزاماتها بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار؛ وطلب أيضاً من الأمين العام أن يقدم وجهات نظره بشأن كيفية السير قدما بمسألة اللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك مسألة عودتهم.

سيراليون

في ٢٣ آذار/مارس، تولى رئيس مجلس الأمن رئاسة جلسة عقدها أعضاء المجلس مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد عُقِدَت الجلسة للتشاور وتبادل المعلومات والآراء مع البلدان المساهمة بقوات قبل أن يتناول مجلس الأمن تقرير الأمين العام ذا العلاقة، ويبت في تمديد ولاية البعثة وزيادة قوام قواتها وفقا لما أوصى به مجلس الأمن.

وفي ٢٩ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من مدير شعبة أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام، قدم فيها آخر المعلومات عن الأحوال السياسية والعسكرية والأمنية في سيراليون، وتناول كذلك القضايا الإقليمية والتطورات الإنسانية ونشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقُدِّمَ إلى المجلس تقرير الأمين العام (S/2001/228) الذي تضمن المفهوم المنقح لعمليات البعثة وتوصيات بزيادة قوامها العسكري إلى ١٧ ٥٠٠ جندي.

في ٣٠ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)، الذي أيد فيه اقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمدة ستة أشهر وزيادة قوام عنصرها العسكري إلى ١٧ ٥٠٠ جندي، بما في ذلك ٢٦٠ مراقباً عسكرياً سبق نشرهم بالفعل. وتشجيعاً لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى تحقيق تسوية نهائية دائمة للأزمة في منطقة اتحاد نهر مانو، التي يسببها القتال المستمر في مناطق الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا، أكد المجلس أهمية الدعم السياسي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة لهذه الجهود بغية تحقيق الاستقرار في المنطقة.

غينيا – بيساو

في ٢٩ آذار/مارس، أجرى أعضاء المجلس، في إطار مشاورات للمجلس بكامل هيئته، استعراضاً عادياً للحالة في غينيا – بيساو، ونظروا في تقرير الأمين العام عن الحالة في ذلك البلد وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء

السلام هناك (S/2001/237). وعقب الإحاطة والمناقشة التي تلتها أدلى الرئيس باسم أعضاء المجلس ببيان إلى الصحافة، رحَّب فيه بالجهود المستمرة التي تبذلها سلطات غينيا - بيساو لتشكيل حكومة فعالة وعريضة القاعدة، وأهاب بجميع الأطراف في غينيا - بيساو أن تتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف. وإذ لاحظ الرئيس مع القلق الحالة المتوترة على طول حدود غينيا - بيساو مع السنغال، رحب في الوقت نفسه بتوقيع اتفاق سلام بين حكومة السنغال وحركة القوى الديمقراطية في كازامانس، وأعرب عن أمله في أن تعالج الحالة بالوسائل السلمية داخل السنغال وألا تصبح بعد الآن عاملا مقوضا للاستقرار في غينيا - بيساو.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

واصل المجلس خلال شهر آذار/مارس إيلاء الاهتمام عن كثب للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في ١٢ آذار/مارس، أدلى، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينّو، بإحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة العسكرية والسياسية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوجهٍ خاصٍّ بشأن التقدم المحرز في فض اشتباك القوات ونشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحوار بين الكونغوليين، والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بانتهاكات وقف إطلاق النار، وجه انتباه أعضاء المجلس بوجهٍ خاصٍّ إلى الاشتباكات التي وقعت مؤخراً بين جنود القوات المسلحة الكونغولية ودوريات حركة تحرير الكونغو بالقرب من بولومبا (المقاطعة الاستوائية). وأكد أعضاء المجلس أهمية التنفيذ التام لفض اشتباك القوات. واعتُبِرَ الحادث الذي وقع بالقرب من بولومبا حادثاً سيئ التوقيت إلى أبعد الحدود إذ جاء في وقت كان ينبغي فيه لكل الأطراف أن تركز جهودها على التقيد بالموعد النهائي لبدء فض الاشتباك، وهو ١٥ آذار/مارس. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن بالغ القلق لتدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أدت إلى زيادة تدفق اللاجئين عبر الحدود. وبعد المشاورات، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة، باسم أعضاء المجلس دعا فيه جميع الأطراف إلى التقيد بوقف إطلاق النار والتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلب إليها أن تتقيد بالجدول الزمني المحدد بموجب القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) بشأن فض الاشتباك.

وفي ٣٠ آذار/مارس، أدلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، مايكل شيهان، أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، بإحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبيَّن التقدم الذي أُحرِزَ مؤخَّراً في عملية فض اشتباك القوات وانسحاب القوات الأجنبية. وبعد المناقشة، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة أكد فيه مرة أخرى ضرورة تقيُّد الأطراف بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم باتخاذ خطوات ملموسة للسير قدما بعملية السلام في البلد، ورحب بنشر أول مفرزة من قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كاليمي.

إثيوبيا وإريتريا

في ١٢ آذار/مارس، ترأس الرئيس اجتماعاً لأعضاء مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بمشاركة من الأمانة العامة، نوقشت خلاله التطورات المتصلة بعمل البعثة وعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وفي اليوم التالي بحث أعضاء المجلس الحالة في إثيوبيا/إريتريا أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته. وقدم الممثل الخاص للأمين العام، ليغويلا جوزيف ليغويلا، تقرير الأمين العام. وفي أثناء المناقشة، قُدِّمَ مشروع قرار ينص، ضمن جملة أمور، على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في

إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر؛ وتضمن أيضاً دعوة الطرفين إلى إكمال الخطوات العملية اللازمة لإقامة منطقة الأمن المؤقتة؛ وشدد على أهمية العلاقة الوثيقة بين بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة الحدود. وفي الجلسة ٤٢٩٤، المعقودة في ١٥ آذار/مارس اعتمد المجلس المشروع بوصفه القرار ١٣٤٤ (٢٠٠١).

الصومال

ظلت الحالة في الصومال موضعا لاهتمام المجلس خلال شهر آذار/مارس.

وفي ٢٩ آذار/مارس، أدلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تُرك، بإحاطة لأعضاء مجلس الأمن، أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، بشأن آخر التطورات والحالة الإنسانية والأمنية في الصومال. ووجه انتباه المجلس بوجه خاص إلى قيام الميليشيات التابعة لأحد الفصائل الصومالية باختطاف بعض موظفي الأمم المتحدة في مقديشو وبعض موظفي المنظمات الإنسانية غير الحكومية. وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أدان أعضاء المجلس بقوة هذا الاختطاف وطالبوا بالإفراج عن المحتجزين فوراً؛ ودعوا جميع الجماعات المسلحة الصومالية إلى ممارسة ضبط النفس وإلقاء سلاحها والانخراط في حوار سلمي مع الحكومة الوطنية الانتقالية. وبعد المشاورات، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة، باسم أعضاء المجلس، طالب فيه، في جملة أمورٍ، بتقديم المسؤولين عن اختطاف المحتجزين للعدالة ودعا جميع الجماعات المسلحة إلى أن تحترم احتراما تاما أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأعرب من جديد أيضا عن تأييد أعضاء المجلس لمؤتمر آرتا للسلام وأهاب بجميع الدول أن تمتنع عن أي تدخل عسكري في الحالة الداخلية في الصومال، مؤكدا على وجوب ألا يستخدم ذلك البلد في تقويض الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

آسيا

أفغانستان

إن الذي استدعى نظر مجلس الأمن المكثف في الحالة في أفغانستان خلال شهر آذار/مارس هو التطورات المقلقة التي حدثت في البلد، بما في ذلك التدهور السريع للحالة الإنسانية، وتدمير التراث الثقافي العالمي، وغير ذلك من الأحداث التي شدت الانتباه الدولي إلى ذلك البلد. ونظر المجلس في تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يستعرض الآثار الإنسانية المترتبة على التدابير المفروضة بموجب ذلك القرار والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ثم يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون ٩٠ يوما، أي بحلول ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، مشفوعا بتقييم وتوصيات.

وأثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٦ آذار/مارس، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كيتزو أوشيما، بإحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة الإنسانية المزعزعة في أفغانستان. وفي اليوم نفسه، أبلغ ممثل لشعبة آسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية أعضاء المجلس بأحدث المعلومات عما شهده البلد مؤخرا من التطورات العسكرية والسياسية، بما في ذلك على وجه الخصوص قتل المدنيين عمداً في حظرجات في وسط أفغانستان، وعن مسألة ما زُعِمَ من مشاركة أفراد غير أفغان في القتال في أفغانستان إلى جانب طالبان، وكذلك تدمير تماثيل ومعابد وفنون غير إسلامية.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء ما يقاسيه الشعب الأفغاني من المجاعة والمعاناة المستمرة، في ظل أسوأ حالة جفاف تواجه هذا الجيل. وأعرب الأعضاء عن استيائهم لاستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان والافتقار إلى الحكومة الفعالة التي يمكن

أن تتصدى لهذه الكارثة الإنسانية. وسُلِّم بأن استمرار التقاتل بين الفصائل بينما الشعب الأفغاني يعاني إنما يظهر لامبالاة بالغة بحال الناس الذين باسمهم يتقاتلون. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ إدانتهم لمرسوم طالبان المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير الذي أمروا فيه بتدمير التماثيل والمعابد والفنون غير الإسلامية في أفغانستان، وما أعقب ذلك من أفعال العنف الغشوم التي تستعصي على الفهم والتي استهدفت كنوزا ثقافية عالمية. وتوحدت كلمتهم على المشاركة في النداءات الأخرى الموجهة من الدول وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ومن جهات كثيرة أخرى تحث طالبان على التوقف عن تدمير هذه الجوانب المهمة من التراث الثقافي لأفغانستان.

ولدى انتهاء المداولات، أدلى الرئيس، باسم أعضاء المجلس، ببيان إلى الصحافة، أهاب فيه بالمجتمع الدولي أن يلبي بسخاء نداء الأمم المتحدة الموحد وأن يقدم على وجه الاستعجال المساعدة اللازمة لمن ألحق بهم الجفاف والقتال أشد الأضرار. وطُلب من الأطراف الأفغان، وبخاصة طالبان، ضمان وصول المعونة الإنسانية بأمان وبلا انقطاع إلى جميع من يحتاجونها. وحث رئيس المجلس طالبان على أن تجري تحقيقا شاملا وأن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن ارتكاب أعمال التقتيل المتعمد للمدنيين في حظرجات في وسط أفغانستان، وطلب إلى الأمانة العامة أن تتابع هذه المسألة متابعة وثيقة. وطالب مرة أخرى جميع الفصائل بأن تحترم حقوق السكان المدنيين وأن تمتثل للقواعد والمعايير الإنسانية الدولية في هذا الصراع.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٣ آذار/مارس نظر أعضاء المجلس في تقرير الأمين العام (S/2001/241) المقدم عملا بالفقرة ١٥ (د) من القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، والذي عرضه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وبعد المشاورات، أُدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة باسم أعضاء المجلس، رحب فيه بصدور التقرير المتعلق بالآثار الإنسانية للتدابير التي فرضت بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، وأشار إلى أن هذا هو أول استعراض يقوم به المجلس للآثار الإنسانية بعد فترة وجيزة من فرض جزاءات جديدة. وأيد النتيجة التي خلص إليها الأمين العام وهي أن الحالة الإنسانية في البلد لم تتأثر تأثرا ملحوظا أو إضافيا بتوقيع الجزاءات الجديدة المفروضة بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وأُعرب عن شديد القلق إزاء محنة الشعب الأفغاني الذي يعاني من هذا الصراع المستمر معاناة تزيد من قسوتها شدة الجفاف. وحث الرئيس أطراف الصراع على وقف القتال واستئناف الحوار السياسي. ودعا أيضا المجتمع الدولي إلى أن يستجيب للنداء الموحد الصادر عن الأمم المتحدة وإلى أن يقدم على وجه الاستعجال المساعدة اللازمة لمن تضرروا أشد الضرر من جراء الجفاف والقتال.

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

في ٢٩ آذار/مارس، أدلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بإحاطة لأعضاء المجلس، أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، بشأن حالة المحادثات بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وأحزاب بوغانفيل.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في المحادثات وحثوا الجانبين على مواصلة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للمسائل المتبقية. وأيَّدوا دور المساعي الحميدة الذي تقوم به الأمم المتحدة في الحوار، وبخاصة فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة. وبعد المشاورات أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة.

العراق

تألف نظر المجلس في الحالة بين العراق والكويت من ثلاثة أجزاء.

فأوّلاً، نظر أعضاء المجلس، أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٦ آذار/مارس، في التقرير الفصلي الرابع للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقُّق والتفتيش (S/2001/177) واستمعوا إلى إحاطة من الرئيس التنفيذي للجنة، هانز بليكس، الذي قام بعرض التقرير.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، كرر أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم للرئيس التنفيذي وأنشطته في تنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وسلموا بأن تعاون العراق أمر أساسي لتنفيذ ذلك القرار قبل أن يتمكن المجلس من تعليق الجزاءات ثم رفعها، ودعوا العراق إلى التعاون مع اللجنة. وأكد أعضاء المجلس من جديد ضرورة إبقاء الحالة في العراق قيد النظر بصورة منتظمة وشاملة، وأقروا بالدور الخاص للأمين العام في هذا الصدد.

وثانياً، في ٨ آذار/مارس، أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) (S/2001/186 و Corr. 1) والاستماع إلى إحاطة من المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، بينون سيفان.

وفي سياق المناقشة، أبرز أعضاء المجلس الأهمية التي يعلقونها على تعزيز فعالية البرنامج الإنساني، آخذين في الحسبان غايته الأولى وهي تلبية احتياجات الشعب العراقي. وشددوا على أن مكتب برنامج العراق يبدي تفانياً في تحقيق غايات البرنامج الإنساني وأهدافه. وأشار أعضاء المجلس إلى أن القرارات ١٢٨٤ (١٩٩٩) و١٣٠٢ (٢٠٠٠) و١٣٣٠ (٢٠٠٠) أوجَدَت أساساً صلباً لتحقيق تحسُّنٍ ملحوظٍ في البرنامج يرجى أن يسفر عن تحسين أحوال معيشة الشعب العراقي. وأشاروا أيضاً إلى المنجزات الإيجابية وإلى القيود والصعوبات التي تكتنف عملية تنفيذ البرنامج، بما في ذلك مسألة الإعاقات، والتخفيض الكبير لصادرات العراق النفطية، والحماية التجارية للسلع المورَّدة إلى العراق، والمشاكل القائمة بشأن توزيع السلع على القطاعات المختلفة، ومسائل أخرى. وأكدوا أن جميع هذه الصعوبات والقيود التي تواجه عملية تنفيذ البرنامج الإنساني ينبغي أن تعالج بطريقة بناءة وبكفاءة. وأكد أعضاء المجلس أيضاً أهمية تعاون حكومة العراق في تنفيذ البرنامج.

وثالثاً، في ٢٣ آذار/مارس، اجتمع رئيس مجلس الأمن مع الشيخ سالم صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب. وبُحِثَت أثناء الاجتماع مسائل متصلة بالمفقودين وأسرى الحرب الكويتيين.

وبعد مناقشة هذه المسألة في مشاورات غير رسمية، أُذنَ للرئيس بأن يدلي ببيان إلى الصحافة، أعرب فيه عن قلق أعضاء المجلس لمحنة أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين وأسرهم؛ وأُبرزت الأهمية الخاصة المعلقة على مسألة تعاون العراق في حل هذه المشكلة الإنسانية. وشدد الرئيس على أن استئناف العراق مشاركته في اجتماعات اللجنة الثلاثية وتعاونه مع منسق الأمين العام الرفيع المستوى لمسألة المفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى، السفير يو. فرنتسوف، أمر بالغ الأهمية. وحُث العراق على التعاون تعاونا تاما مع جميع الوكالات والهيئات التي تعالج هذه المسألة بغية تحقيق تقدم في حل هذه المشكلة الإنسانية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

واصل المجلس في شهر آذار/مارس إبقاء الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، قيد نظره الفعلي، بالنظر إلى الأزمة الإسرائيلية-الفلسطينية المستمرة. وعقد المجلس اجتماعين خاصين مستقلين مع وزير خارجية إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين، على التوالي، وجلستين علنيتين لمعالجة المسألة واتخاذ إجراء بشأن مشروع قرار.

وفي ١٣ آذار/مارس، طلب الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة، بوصفه رئيساً لمجموعة الدول العربية وباسم أعضاء جامعة الدول العربية، عقد جلسة لمجلس الأمن للنظر في الوضع الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس (انظر S/2001/216). وفي ١٤ آذار/ مارس، طلب الممثل الدائم لماليزيا هو أيضاً، بوصفه رئيساً لمجموعة الدول الإسلامية، عقد جلسة عاجلة للنظر في الحالة الخطيرة والمتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس (انظر S/2001/231).

وفي ١٤ آذار/مارس، عقد المجلس بناء على طلب الممثل الدائم لإسرائيل جلسة خاصة (٤٢٩٢)، مع نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها، شيمون بيريز، الذي عرض وجهات نظر الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط، وأوجز منطلقات إسرائيل لتسويتها. وبعد رفع الجلسة، عقد المجلس جلسة خاصة مع المراقب الدائم لفلسطين ناصر القدوة، بناء على طلبه (S/2001/222) ، ووفقاً لما جرت عليه ممارسة المجلس في السابق، عرض فيها موقف الجانب الفلسطيني بشأن القضايا التي نوقشت في الجلسة السابقة. وأجرى أعضاء المجلس تبادلاً مفيداً للآراء في هاتين الجلستين، وصدر بيانان رسميان في ختامهما (S/PV.4292 و S/PV.4293).

وفي ١٥ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، أجرى المجلس، بناء على طلب مجموعة الدول العربية المقدم في ١٣ آذار/ مارس، مناقشة مفتوحة. وكان معروضا على المجلس رسالتان مؤرختان ٩ و١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، على التوالي S/2001/209 و S/2001/226) من المراقب الدائم لفلسطين موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، اشترك في المناقشة المراقب الدائم لفلسطين ونحو ٣٠ من ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانات أدلى بها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ونائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

وفي ٢٠ آذار/مارس، قدمت مجموعة دول عدم الانحياز في مجلس الأمن مشروع قرار وعممته (الوثيقة S/2001/266 المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١)، وأعلنت عزمها على أن تطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنه في موعد لا يتجاوز بدء مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في عمان في ٢٧ و ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠١. ويقضي مشروع القرار ذاك بأن يعرب المجلس عن تصميمه على إنشاء قوة مراقبة عسكرية وشرطية تابعة للأمم المتحدة في كل أنحاء الأراضي المحتلة بغية المساهمة في تنفيذ اتفاقات شرم الشيخ، ووقف العنف، وتعزيز سلامة وأمن المدنيين الفلسطينيين؛ وأن تكلف القوة بملاحظة الأوضاع في كل أنحاء منطقة عملياتها، وأن تتولى الاتصال بين الجيش الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وأن تقدم تقارير دورية عن أنشطتها إلى الأمين العام.

وفي ٢٢ آذار/مارس، قدم أربعة أعضاء أوروبيون في المجلس (أيرلندا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج) مجتمعين مشروعا لعناصر بيان رئاسي أو قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وفي اليوم نفسه، أدلى الأمين العام بإحاطة لأعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية بشأن المشاورات التي سبق أن أجراها مع الأطراف وجميع الجهات الفاعلة المعنية الرئيسية بغية إيجاد طرق لوقف تصاعد العنف في المنطقة. وأبلغ الأمين العام أعضاء المجلس، على وجه الخصوص، عن اجتماعه الأخير مع رئيس وزراء إسرائيل، أرييل شارون.

وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس، أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية مكثفة بشأن مشروع القرار المقدم من مجموعة دول عدم الانحياز ومقترحات الدول الأوروبية. وأجريت كذلك مفاوضات في أشكال مختلفة بمشاركة ممثلي بلدان عدم الانحياز والدول العربية

الثلاث (الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر)، والبلدان الأوروبية الأربعة والولايات المتحدة الأمريكية، والمراقب الدائم لفلسطين.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٦ آذار/مارس، قدمت مجموعة دول عدم الانحياز مشروع قرار ثان وعممته في صورة مؤقتة (S/2001/270)؛ وقدمت الدول الأوروبية الأربع مشروع القرار المقترح منها وعممته في صورة مؤقتة (S/2001/269)؛ ويمثل المشروعان صيغتين مختلفتين للنص الموحد الذي ظهر نتيجة للمفاوضات التي أجريت من قبل بشأن مشروع القرار S/2001/266 والمقترحات الأوروبية. وتقرر المضي قدماً في إجراء المفاوضات في الإطار الضيق، بغية التوصل إلى اتفاق على نص موحَّد بناء على مشروعي القرارين.

وفي ٢٧ آذار/مارس، بعد سلسلة من المفاوضات في أشكال مختلفة، ونظراً إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس على عدد من أحكام النص الموحد، ونظراً إلى انعقاد مؤتمر القمة العربي، طلبت دول عدم الانحياز اتخاذ قرار بشأن مشروع قرارها الثاني (S/2001/270)، الذي يقضي، في جملة أمور، بأن يدعو مجلس الأمن إلى وقف كل أعمال العنف فوراً والعودة إلى المواقع والترتيبات التي كانت قائمة قبل شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ ويدعو الطرفين إلى تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ واستئناف المفاوضات على أساس الاتفاقات السابقة بينهما؛ ويعرب عن قلقه من أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأخيرة ويدعو الطرفين إلى اتخاذ عدد من الخطوات الفورية لبناء الثقة؛ ويطلب من الأمين العام أن يتشاور مع الطرفين بشأن الخطوات الفورية التي ستتخذ لتنفيذ القرار وأن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون شهر واحد؛ ويعرب عن استعداده للعمل لدى تسلُّمه التقرير على إقامة آلية لحماية المدنيين الفلسطينيين، بوسائل منها إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة.

وفي ذلك الوقت نفسه، قدمت البلدان الأوروبية الأربعة مشروع قرار بدا كأنه نص موحَّد بعد جولة المفاوضات الأخيرة التي أجريت في نطاق ضيق (S/2001/281). وانضمت أوكرانيا إلى مقدمي مشروع القرار المذكور.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، عقد المجلس جلسة رسمية (٤٣٠٥)، طرح فيها للتصويت مشروع القرار الذي قدمته دول عدم الانحياز (S/2001/270). وكانت نتيجة التصويت ٩ أصوات مؤيدة لمشروع القرار وصوتاً واحداً معارضاً (لعضو دائم) وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت؛ ولم يشارك عضو واحد في التصويت. ولذا لم يُعتمد مشروع القرار بسبب الصوت المعارض من عضو دائم.

أوروبا

البلقان

كانت أنشطة المجلس في آذار/مارس مركزة معظم التركيز على قضايا البلقان. فقد تعين على المجلس أن يرد رداً كافياً وفورياً على تدهور الحالة في جنوب البلقان، وبخاصة في منطقة الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (قطاع كوسوفو)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نفسها. وعقد المجلس ثماني جلسات رسمية بشأن قضايا البلقان، واستمع أعضاؤه إلى إحاطة من الأمانة العامة أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس قراراً واعتمد بياناً رئاسياً بشأن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبياناً بشأن كوسوفو، وبياناً بشأن البوسنة والهرسك، وأدلى رئيسه ببيانات إلى الصحافة بشأن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو. واجتمع أعضاء المجلس بالأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في جلسة عقدت في إطار صيغة آريا لبحث الحالة في جنوب البلقان.

وعقد مجلس الأمن أيضاً اجتماعين مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك، واعتمد بعدهما بيانين رئاسيين. وفي قراره ١٣٤٥ (٢٠٠١)، عالج المجلس، لأول مرة منذ شباط/فبراير ١٩٩٨، الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومنذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

في ٦ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة (٤٢٨٦) بمشاركة رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، زوران جيجيتش. وتبادل أعضاء المجلس ورئيس الوزراء الآراء بشأن الحالة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وما حولها، وبشأن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولدى اختتام الجلسة، صدر بيان رسمي (S/PV.4286).

وبعد الجلسة، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة، باسم أعضاء المجلس، رحب فيه، بالجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذاً تاماً، ودعا جميع الأطراف إلى تأييد جهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الرامية إلى بناء ديمقراطية مستقرة متعددة الأعراق في كوسوفو وضمان تهيئة ظروف مناسبة لإجراء الانتخابات في عموم كوسوفو، ورحب بالتحسُّن المستمر في العلاقات بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ودعا إلى إنهاء جميع أعمال العنف في كوسوفو . وفي ذلك البيان نفسه، دعا الرئيس إلى الوقف الفوري لأعمال القتال في جنوب صربيا، وإلى بدء حوار حقيقي لتحقيق تسوية لهذه الأزمة تحترم احتراما تاما السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي ٩ آذار/مارس، أدلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بإحاطة لأعضاء المجلس بشأن آخر التطورات في كوسوفو وما حولها. وبحث أعضاء المجلس أيضاً عدداً من القضايا تحضيراً لجلسة علنية يعقدها المجلس بشأن كوسوفو في ١٦ آذار/مارس.

وفي ١٦ آذار/مارس، استمع المجلس في جلسته ٤٢٩٦ إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، السيد هانس هايكيراب، بشأن آخر التطورات في كوسوفو وأنشطة البعثة خلال الأشهر الأخيرة. وتكلم أمام المجلس أيضا ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وممثل السويد الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2001/8)، أشاد فيه، في جملة أمور، بالممثل الخاص وقائد القوة الأمنية الدولية في كوسوفو لما يبذلانه من جهود مستمرة من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذاً تاماً؛ ورحب بالمجالات ذات الأولوية التي حددها الممثل الخاص وبإنشاء فريق عامل لوضع إطار قانوني للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو؛ ودعا إلى إنهاء جميع أعمال العنف في كوسوفو؛ وأعرب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في جنوب صربيا.

البوسنة والهرسك

في ٢٢ آذار/مارس استمع المجلس، في جلسة رأسها وزير خارجية أوكرانيا، أناتولي زلينكو، إلى إحاطة من الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، ولفغانغ بيتريتش، بشأن آخر التطورات في البلد. وكان معروضا على أعضاء المجلس التقرير الثامن عشر للممثل السامي (S/2001/219)، الذي يغطي أنشطة مكتبه والتطورات الحاصلة في البوسنة والهرسك خلال فترة الأشهر الخمسة الماضية. وقُدِّمَ إلى المجلس للنظر أيضاً رسالتان

مؤرختان ٢٦ شباط/فبراير و ٨ آذار/مارس على التوالي موجهتان إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد (S/2001/181 و S/2001/212). وشارك في المناقشة ممثلو البوسنة والهرسك والسويد وكرواتيا ويوغوسلافيا. وعقب الجلسة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2001/11)، أشاد فيه، في جملة أمور، بالجهود التي يبذلها الممثل السامي في سبيل تنفيذ الاتفاق الإطاري العام، وشجع على زيادة التعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي، ورحب بالحكومات الجديدة التي شكلت على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيان بعد الانتخابات العامة التي أجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ودعاها إلى اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق مزيد من التقدم في عودة اللاجئين وتوحيد مؤسسات الدولة، والإصلاح الاقتصادي.

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

في ٢ آذار/مارس، ناقش أعضاء مجلس الأمن، أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، تدهور الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبعد المشاورات، أذن أعضاء المجلس للرئيس أن يُدلي ببيان إلى الصحافة، تضمن، في جملة أمور، الإدانة القوية لأعمال العنف التي قام بها مؤخراً متطرفون في منطقة حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مستهدفين بذلك تقويض الاستقرار والأمن في ذلك البلد. ورحب الرئيس في البيان أيضاً بالخطوات الأولية التي اتخذها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو لمراقبة الحدود، وحثّ بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو على النظر في اتخاذ خطوات أخرى يمكن أن تساعد في هذا الصدد.

وفي ٧ آذار/مارس، عقد المجلس، بناء على طلب الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (انظر S/2001/191)، جلسة عاجلة (٤٢٨٩) لبحث التدهور السريع للحالة في شمال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبخاصةٍ عند حدودها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (قطاع كوسوفو). وتكلم أمام المجلس وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سرغيان كريم. وشارك في المناقشة أيضا ممثلو السويد (باسم الاتحاد الأوروبي) وبلغاريا واليونان وسلوفينيا وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتركيا. واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2001/7)، أدان فيه إدانة قوية على وجه الخصوص أعمال العنف الأخيرة التي قام بها متطرفون مسلحون من أصل ألباني في شمال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ودعا إلى الإنهاء الفوري للعنف؛ وأعرب عن بالغ قلقه إزاء تلك الأحداث، التي تشكل تهديدا للاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها. وأكد مسؤولية حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن سيادة القانون في إقليمها؛ وأيد الخطوات التي اتخذتها تلك الحكومة لمعالجة العنف بالقدر المناسب من ضبط النفس، مشيرا إلى ضرورة احترام سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية. ورحب المجلس أيضاً بالخطوات التي اتخذتها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة بالتعاون مع حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لإصلاح الوضع وإشاعة الاستقرار.

وفي ٢١ آذار/مارس، جدد المجلس، برئاسة وزير خارجية أوكرانيا، نظره في الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبموجب القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١)، أدان، في جملة أمور، أعمال العنف التي يرتكبها متطرفون في هذا البلد وفي جنوب صربيا، وأعاد تأكيد التزامه بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدول الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية، وأيد جهود حكومتي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الرامية إلى إنهاء العنف على نحو يتفق مع سيادة القانون، وطالب جميع الذين يقومون بأعمال مسلحة ضد سلطات هاتين الدولتين

بوقف كل هذه الأعمال فوراً وإلقاء أسلحتهم والعودة إلى ديارهم.

اجتماع في إطار صيغة آريّا

في ٦ آذار/مارس، حضر أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً غير رسمي في إطار صيغة آريا مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، جورج روبرتسون، لمناقشة آخر تطورات الحالة في جنوب البلقان، وبخاصة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي جنوب صربيا وفي كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وجرت مناقشة بناءة بين أعضاء المجلس والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

أبخازيا، جورجيا

في ٢١ آذار/مارس، عقد المجلس، برئاسة وزير خارجية أوكرانيا، جلسة خاصة بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا. وكان معروضا على أعضاء المجلس رسالتان مؤرختان ١٧ و ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠١ من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا (S/2001/242 و S/2001/247) ورسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١ من الممثل الدائم لجورجيا (S/2001/245).

وتلقى المجلس إحاطات من وزير خارجية جورجيا، عِراقلي ميناغاريشفيلي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ديتر بودن، ورئيس مجلس الأمن، متحدثاً بوصفه ممثلاً لأوكرانيا، حول نتائج الاجتماع الثالث بين الجانبين الجورجي والأبخازي المعني بتدابير بناء الثقة، الذي عقد في يالطا، أوكرانيا، في ١٥ و ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠١. وشارك في هذه الجلسة ممثل السويد، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي. وفي ختام الجلسة، صدر بيان رسمي (S/PV.4299).

وعقد المجلس بعد ذلك جلسة علنية (٤٣٠٠)، اعتمد فيها بياناً رئاسياً (S/PRST/2001/9)، رحب فيه، ضمن جملة أمور، بعقد اجتماع يالطا بنجاح وباستئناف الحوار بين الطرفين، وأحاط علماً بالوثائق التي وُقِّعت هناك؛ وأكد من جديد تأييده لجهود الممثل الخاص للأمين العام؛ وشجع الجانبين على الاشتراك في عملية السلام بالتزام متجدد.

مسائل أخرى

متابعة اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

في ٧ آذار/مارس، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن متابعة اجتماع القمة المعقود في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. واشترك الأمين العام وأكثر من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء في مناقشة بند جدول الأعمال المعنون ''كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا''. وكان معروضا على المجلس رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا (S/2001/185).

وفي ٢٢ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2001/10) أحاط فيه علماً مع الاهتمام بالآراء الهامة التي أعربت عنها الدول غير الأعضاء في المناقشة، ولاحظ التقدم المحرز في ترجمة الالتزامات التي عقدت في اجتماع القمة إلى نتائج عملية، وأعرب عن تصميمه على تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية؛ وأكد أهمية الإعلان الذي أصدره في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ ووافق على النظر في تقرير الأمين العامّ المقبل عن منع الصراعات، وتوصياته بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات لبناء السلام، والتقرير الذي أعده الفريق العامل التابع للمجلس

والمعني بالمسائل العامة للجزاءات، والتوصيات المتعلقة بتحسين العلاقة الثلاثية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، التي سيعدها الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بعمليات حفظ السلام، واتخاذ إجراء بشأن هذه التقارير والتوصيات؛ وكرر إعلان عزمه على إجراء استعراض دوري لتنفيذ قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، المتعلق بتعزيز عمليات حفظ السلام. وقرر مجلس الأمن أن يجري، بمشاركة نشطة من الدول غير الأعضاء، استعراضا آخر لتنفيذ الالتزامات المعقودة في اجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ٣٠ آذار/مارس، اتخذ المجلس، بعد مشاورات مسبقة، القرار ١٣٤٧ (٢٠٠١)، وأحال بموجبه إلى الجمعية العامة قائمة بمرشحين لمناصب قضاة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقاً للفقرة ٢ (د) من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة. وكان المطلوب هو انتخاب قاضيين إضافيين عملاً بالقرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠). وعقب اتخاذ القرار، بعث رئيس المجلس رسالة إلى رئيس الجمعية العامة يخبره فيها بالإجراء الذي اتخذه المجلس.

المرأة والسلام والأمن

في ٨ آذار/مارس، أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية بشأن المرأة والسلام والأمن. وعقب المشاورات أُذنَ للرئيس أن يدلي ببيان إلى الصحافة بمناسبة يوم الأمم المتحدة لحقوق المرأة والسلام الدولي. وأشار الرئيس، في جملة أمور، إلى أول بيان صدر عن المجلس في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ والمناقشات التي أجراها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وكذلك قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، المتخذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وكرر الرئيس أيضا، في جملة أمور، دعوة الدول الأعضاء إلى ضمان زيادة تمثيل المرأة في عملية صنع القرار بشأن منع الصراعات وإدارتها وحلها، ودعوة جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى اتخاذ تدابير محددة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع المسلح. ولاحظ الرئيس أيضا إعلان أول جائزة سلام للمرأة في الألفية، وأكد ضرورة التنفيذ المبكر والتام لقرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأعرب عن تطلعه إلى تلقي تقرير الأمين العام المطلوب بموجب ذلك القرار. وتم فيما بعد إصدار هذا البيان المدلى به إلى الصحافة بوصفه بيانا صحفيا من الأمم المتحدة.

بيانات أدلى بها رئيس مجلس الأمن للصحافة

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

(٢ آذار/مارس ٢٠٠١)

أدان أعضاء مجلس الأمن بشدة أعمال العنف التي قام بها، في الآونة الأخيرة، متطرفون مسلحون من أصل ألباني في شمال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لتقويض الاستقرار والأمن في ذلك البلد. وهم يؤيدون بيان الأمين العام في هذا الصدد.

ورحب أعضاء المجلس بالخطوات الأولية التي اتخذتها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو لمراقبة الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وحثوا بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو على النظر في اتخاذ خطوات أخرى يمكن أن تساعد في هذا الصدد.

ورحب أعضاء المجلس أيضاً بالتوقيع على اتفاق مؤخراً بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بشأن ترسيم الحدود بين الدولتين.

أفغانستان (٦ آذار/مارس ٢٠٠١)

قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، كينزو أوشيما، إحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة الإنسانية الحرجة والمتدهورة في أفغانستان. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء ما يقاسيه الشعب الأفغاني من المجاعة واستمرار المعاناة في ظل أسوأ حالة جفاف تواجه هذا الجيل. وأعربوا عن استيائهم لاستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان والافتقار إلى الحكومة الفعالة التي يمكن أن تتصدى لهذه الكارثة الإنسانية. وسلموا بأن استمرار القتال بين الفصائل بينما الشعب الأفغاني يعاني إنما يُظهر لا مبالاةً بالغةً بحال الناس الذين باسْمِهم يتقاتلون. ودعا أعضاء المجلس الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الاستجابة بسخاء للنداء الموحد الذي وجهته الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة اللازمة على وجه السرعة لمساعدة أكثر الناس تضرُّراً من الجفاف والقتال. ودعوا الأطراف الأفغانية، وبخاصةٍ طالبان، إلى ضمان وصول المعونة الإنسانية بأمانٍ وبلا انقطاع إلى كل المحتاجين، وبخاصة الذين يقطنون في مناطق نائية من أفغانستان.

وتلقى أعضاء المجلس معلومات إضافية من الأمانة العامة عن قتل مدنيين عمداً في حظرجات في وسط أفغانستان. ورحب أعضاء المجلس بالمشاورات بين مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، والمقرر الخاص لموضوع حقوق الإنسان في أفغانستان بشأن كيفية إجراء تحقيق دولي مستقل في أسرع وقت ممكن. وحثوا طالبان على إجراء تحقيق شامل لتقديم الجناة للعدالة وطلبوا من الأمانة العامة أن تتابع هذه المسألة عن كثب. ودعا الأعضاء أيضا جميع الفصائل إلى احترام حقوق السكان المدنيين والتقيد بالقانون الإنساني الدولي وشددوا على أهمية الاحترام التام للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

وتلقى أعضاء المجلس معلومات من الأمانة العامة عن تدمير تماثيل، بما فيها تماثيل بوذا الكبيرة في باميان وغيرها من المعابد والفنون غير الإسلامية في أفغانستان. وأدانوا مرسوم طالبان الصادر في ٢٦ شباط/فبراير الذي أمروا فيه بالقيام بأعمال العنف الغشوم هذه التي تستعصي على الفهم ضد التراث الثقافي الأفغاني. وضم أعضاء المجلس أصواتهم إلى أصوات الدول وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان واليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وكثيرين غيرهم ممن حثوا طالبان على التوقف عن تدمير هذه الجوانب الهامة من التراث الثقافي الأفغاني الذي يشكل جزءا من الكنوز الثقافية العالمية.

الاجتماع مع رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (٦ آذار/مارس ٢٠٠١)

رحب أعضاء المجلس بمشاركة رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد زوران جيجيتش، في جلستهم المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود المتواصلة للممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا تاما، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وضع إطار مؤسسي قانوني لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، وأعربوا عن تطلعهم إلى إجراء مناقشات معه بشأن هذه المسائل في وقت لاحق من هذا الشهر. ودعوا جميع الأطراف إلى تأييد جهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الرامية إلى بناء ديمقراطية مستقرة متعددة الأعراق في كوسوفو وضمان تهيئة ظروف مناسبة لإجراء انتخابات في عموم كوسوفو لهذه المؤسسات في أسرع وقت ممكن عملياً، بوسائل منها تسجيل جميع المقيمين العاديين وعودة اللاجئين وتوفير الأمن الكافي للجميع.

ورحب أعضاء المجلس بالتحسن المستمر في العلاقات بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو وأيدوا فتح مكتب للبعثة في بلغراد في موعد مبكر لتيسير

المشاورات. وأكدوا أهمية إجراء حوار حقيقي بين زعماء كوسوفو السياسيين وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ودعا أعضاء المجلس إلى إنهاء جميع أعمال العنف في كوسوفو، وبخاصة الأعمال التي يكون دافعها عرقيا، وحثوا جميع الزعماء السياسيين في كوسوفو على إدانة هذه الأعمال وزيادة جهودهم لإيجاد تسامح بين الأعراق.

ورحب أعضاء المجلس باعتماد قانون عفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأكدوا أهمية الإفراج على الفور عن جميع السجناء من ألبان كوسوفو المحتجزين بدون تُهَم أو لأسباب سياسية. وأشاروا إلى أن هذا العمل سيكون إجراء رئيسيا من إجراءات بناء الثقة.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/40) والذي أدانوا فيه بشدة أعمال العنف التي قامت بها جماعات متطرفة من أصل ألباني في بلديات معينة من جنوب صربيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة بأسرها.

ودعا أعضاء المجلس إلى وقف أعمال القتال فورا وإلى إجراء حوار حقيقي لتحقيق تسوية لهذه الأزمة تحترم السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية احتراما تاما. وأشادوا باستمرار ضبط النفس الذي أبدته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ورحبوا بالخطة التي قدمتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بهدف إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار وتدابير بناء الثقة. وأعربوا عن رأي مفاده أن التنفيذ السريع لتدابير بناء الثقة من شأنه أن يكون عنصرا هاما في التسوية السياسية.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود المبذولة حتى الآن، وبخاصة من جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لدعم حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مساعيها الرامية إلى حل المشاكل القائمة في جنوب صربيا.

المرأة والسلام والأمن (٨ آذار/مارس ٢٠٠١)

أشار أعضاء مجلس الأمن إلى أول بيان صدر عن المجلس في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ بمناسبة عيد المرأة الدولي، الذي أبرز محنة النساء والفتيات في حالات الصراع والدور الذي تؤديه المرأة في منع المنازعات أو حلها وكذلك في حفظ السلام وبناء السلام والمصالحة والإعمار.

وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى مناقشاتهم التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اعترف فيه المجلس بأن تفهُّم أثر النزاع المسلح على النساء والفتيات واتخاذ ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتهن ومشاركتهن الكاملة في عملية السلام يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

وكرر أعضاء المجلس، على وجه الخصوص، دعوتهم الدول الأعضاء إلى ضمان زيادة تمثيل المرأة في عملية صنع القرار لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، ودعوة جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى اتخاذ تدابير محددة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع المسلح.

ويؤكد أعضاء المجلس ضرورة تنفيذ القرار تنفيذا تاما ومبكرا من قبل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة ويحثون جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة على أن تأخذ هذا القرار في الحسبان، كل في مجال عملها.

ويلاحظ أعضاء المجلس إعلان أول جائزة سلام للمرأة في الألفية، الذي ينبع مباشرة من روح القرار من

حيث الاعتراف بريادة المرأة في إنهاء الحروب وبناء السلام المستدام وإبراز تلك الريادة.

ويتطلع أعضاء المجلس إلى تلقي تقرير الأمين العام عن النتائج التي ستنتهي إليها دراسة لآثار الصراع المسلح على النساء والفتيات ودور المرأة في بناء السلام والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وفض المنازعات سيتم إجراؤها وفقا للقرار المذكور.

جمهورية الكونغو الديمقراطية
(١٢ آذار/مارس ٢٠٠١)

أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من التقارير التي تفيد وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار مؤخرا في بولومبا، ودعوا جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

وطلب أعضاء المجلس من جميع الأطراف التقيد بالجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٣٤١ (٢٠٠١) فيما يتعلق بفض الاشتباك.

ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى ضمان بقاء نهر الكونغو مفتوحا أمام الملاحة بسلام وأمان ولا سيما لاستخدام قوات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن شديد قلقهم إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي أدت إلى زيادة تدفق اللاجئين عبر الحدود.

وسيواصل أعضاء المجلس إبقاء هذه المسألة قيد الملاحظة عن كثب، بما في ذلك التقيد بالموعد النهائي لفض الاشتباك في ١٥ آذار/مارس.

إثيوبيا وإريتريا (١٥ آذار/مارس ٢٠٠١)

نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا واستمعوا إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة، ليغويلا جوزيف ليغويلا.

ولاحظ أعضاء المجلس أنه على الرغم من بعض المشاكل التي ظهرت مؤخرا، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء منطقة أمن مؤقتة، ظلت إثيوبيا وإريتريا تُظهران عموما التزاما بتنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال الموقع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والاتفاق الذي وقع في مدينة الجزائر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ولم تحدث أي انتهاكات لوقف إطلاق النار على الأرض، رغما عن وقوع بضع حوادث احتكاك فيما سيصبح منطقة الأمن المؤقتة.

ولاحظ أعضاء المجلس على وجه الخصوص التقدم الكبير الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في تنفيذ ولايتها وأكدوا أهمية استمرار الطرفين في المحافظة على التعاون مع البعثة وتعزيز هذا التعاون والعمل بصورة بناءة في إطار لجنة التنسيق العسكرية. ولاحظوا أنه أصبح لدى البعثة الآن قوة معقولة في القطاعات الثلاثة جميعها.

وأكدوا أنه ينبغي للطرفين أن يبذلا كل جهد ممكن لضمان عدم تحول الصعوبات التي ظهرت مؤخرا إلى عقبة كبيرة أمام توطيد أركان عملية السلام. وأيد أعضاء المجلس توصيات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر، أي حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ووافق أعضاء المجلس أيضا على نص مشروع قرار لتمديد ولاية البعثة.

أفغانستان (٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١)

قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، كينزو أوشيما، الذي كان قد زار أفغانستان في الفترة من ١٢ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى أعضاء مجلس الأمن أول تقرير من الأمين العام عن الآثار الإنسانية للتدابير التي فرضت بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

ولاحظ الأعضاء الاستنتاج الهام الذي توصل إليه الأمين العام ومفاده أن الحالة الإنسانية في الفترة المشمولة بالتقرير لم تتأثر تأثُّرا كبيرا أو إضافيا بفرض الجزاءات الجديدة بموجب القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ولاحظوا أيضا تقدير الأمين العام أن آليات الاستثناء للمساعدة الإنسانية تؤدي وظيفتها بسلاسة وأن العمليات الإنسانية لم تتعطل بسبب الجزاءات. وبالنظر إلى الضعف البالغ الذي يعتري السكان الأفغان، أكد الأعضاء أنه يجب مراقبة بعض العوامل السلبية المحتملة في المستقبل مراقبة وثيقة.

وكرر الأعضاء الإعراب عن بالغ قلقهم للحالة البائسة التي يوجد فيها الشعب الأفغاني، الذي يعاني من تصاعد الصراع والنزوح والجفاف الشديد وبرودة طقس الشتاء والنواقص الخطيرة في الأغذية، ولا سيما في المناطق النائية من البلد. وأعربوا عن أسفهم لاستمرار القتال وعدم وجود حكومة فعالة، مما يزيد حالة الشعب الأفغاني المزعزعة سوءا.

وحث الأعضاء الدول الأعضاء مرة أخرى على الاستجابة بسرعة وسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد من أجل أفغانستان وحثوا الأطراف على ضمان وصول إمدادات المعونة الإنسانية بلا عوائق، بما في ذلك المعونة الآتية من منظمات غير حكومية ووكالات إنسانية، إلى جميع المحتاجين.

وفي ضوء الطبيعة الحرجة للحالة الإنسانية في أفغانستان، أعرب الأعضاء عن عزمهم على مواصلة النظر فيها على أساس منتظم.

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة
(٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تُرك، عن حالة المحادثات بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وزعماء بوغانفيل.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في المحادثات وحثوا الطرفين على مواصلة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للمسائل المتبقية.

وأيد أعضاء المجلس المساعي الحميدة التي قامت بها الأمم المتحدة في المحادثات ولا سيما بشأن التخلص من الأسلحة وشجعوا مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل على تيسير عقد مزيد من الاجتماعات بين الطرفين لدراسة المسائل المعلقة في هذا المجال.

واعترف أعضاء المجلس بجهود جميع الأطراف، بما في ذلك السفير نويل سنكلير وأعضاء فريق مراقبة السلام الذين ينتمون إلى استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا، وأحزاب بوغانفيل المختلفة والمفاوضين الحكوميين.

الحالة في غينيا - بيساو (٢٩آذار/مارس ٢٠٠١)

استعرض أعضاء مجلس الأمن الحالة في غينيا - بيساو، واستمعوا إلى إحاطة من الأمانة العامة، وأحاطوا علما بتقرير الأمين العام (S/2001/237) عن الحالة الراهنة في البلد ومنجزات مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود المتواصلة التي تبذلها سلطات غينيا - بيساو لتشكيل حكومة فعالة عريضة القاعدة، ودعوا جميع الأحزاب في غينيا - بيساو إلى التعاون على تحقيق هذه الغاية. وأكدوا أيضا أهمية استمرار الجهود الرامية إلى توطيد أركان العملية الديمقراطية وتعزيز الهياكل المؤسسية الراهنة.

ولاحظ أعضاء المجلس أنه وإن كان الوضع العام في منطقة الحدود الإقليمية بين السنغال وغينيا - بيساو ما زال هادئا، فقد وقعت بضع اشتباكات بين قوات غينيا - بيساو وحركة القوى الديمقراطية في كازامانس كما جاء في التقارير. وكانت حالة اللاجئين في منطقة الحدود مصدرا آخر للقلق. وشجع أعضاء المجلس زعماء البلدين على مواصلة بذل جهودهما الثنائية لتحقيق استقرار الوضع على طول حدودهما المشتركة.

ورحب أعضاء المجلس بتوقيع اتفاق سلام في آذار/مارس بين حكومة السنغال وحركة القوى الديمقراطية في كازامانس وشجعوهما على مواصلة جهودهما الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية.

وكرر أعضاء المجلس دعوتهم المجتمع الدولي إلى الاستمرار في مساعدة غينيا - بيساو في جهودها الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي والإعمار، بوسائل منها تقديم مساعدة عاجلة لتمكين الحكومة من تلبية أبسط الاحتياجات الاجتماعية للسكان. وأشاد أعضاء المجلس بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لوضعهما صفقة شاملة لتخفيض الديون من أجل غينيا - بيساو.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم في المجتمع وأكدوا أهمية الإسراع في إنجاز تعداد جميع القوات العسكرية.

وأشاد أعضاء المجلس بالدور الذي أداه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والشركاء الدوليون الآخرون في تيسير مبادرات بناء السلام في غينيا - بيساو.

الأسرى والمفقودون الكويتيون (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١)

أبلغ رئيس مجلس الأمن أعضاء المجلس عن اجتماعه المعقود في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١ مع الشيخ سالم صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب الكويتيين، حيث بحثا مسائل تتعلق بالمفقودين وأسرى الحرب الكويتيين.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لمحنة أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين وأسرهم. وأبدوا في هذا الصدد أهمية خاصة لمسألة تعاون العراق في حل هذه المشكلة الإنسانية.

ويعتقد أعضاء المجلس أن استئناف العراق مشاركته في اجتماعات اللجنة الثلاثية وتعاونه مع منسق الأمين العام الرفيع المستوى لمسألة المفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى، السفير يو. فرنتسوف، أمر بالغ الأهمية. وحثوا العراق على التعاون تعاونا تاما مع جميع الوكالات والهيئات التي تعالج هذه المسألة بغية تحقيق تقدم في حل هذه المشكلة الإنسانية.

الحالة في الصومال (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو تُرك، أوجز فيها التطورات السياسية الأخيرة والحالة الإنسانية والأمنية في الصومال.

ويدين أعضاء المجلس بشدة قيام ميليشيات تنتمي إلى أحد الفصائل الصومالية باختطاف موظفين تابعين للأمم المتحدة في مقديشو وموظفين تابعين لمنظمات إنسانية غير حكومية.

وهم يطالبون بالإفراج فورا عن المحتجزين ويطالبون أيضا بتقديم الجناة إلى العدالة.

ويدعو أعضاء المجلس جميع الجماعات المسلحة الصومالية إلى احترام أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى احتراما تاما.

ويطالب أعضاء المجلس جميع الجماعات المسلحة الصومالية بممارسة ضبط النفس وإلقاء أسلحتها والاشتراك في حوار سلمي مع الحكومة الوطنية الانتقالية.

ويلاحظ أعضاء المجلس أنه رغم أن الحالة الإنسانية في الصومال بوجه عام قد تحسنت، فإن ضعف السكان المعرضين للمخاطر ما زال مبعث قلق. وأعربوا عن أملهم في أن يستجيب المانحون بسخاء للنداء الموحَّد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١ الذي صدر منذ فترة وجيزة.

ويكرر أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم لنتائج مؤتمر أرتا للسلام الذي أدى إلى إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية.

ويدعو أعضاء المجلس جميع الدول إلى الامتناع عن أي تدخل عسكري في الشؤون الداخلية للصومال ويؤكدون أنه يجب عدم استخدام إقليم الصومال لتقويض استقرار المنطقة دون الإقليمية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

(٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١)

طلب أعضاء مجلس الأمن من جميع الأطراف في الصراع التقيد بالجدول الزمني المحدد بموجب قرار المجلس ١٣٤١ (٢٠٠١) فيما يتعلق بفض الاشتباك وإعادة نشر القوات.

وأكد أعضاء المجلس مرة أخرى ضرورة وفاء الأطراف بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بأن يتخذوا خطوات ملموسة للسير قدما في عملية السلام في البلد.

ورحب أعضاء المجلس بنشر المفرزة الأولى من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو في كاليمي.

وسيواصل أعضاء المجلس إبقاء المسألة قيد الملاحظة عن كثب.